

تقرير حول
**"حق النفاذ إلى المعلومة
بجامعة تونس المنار"**
ديسمبر 2021

إعداد:

أحلام التركي
المكلفة بالنفاذ إلى المعلومة
بجامعة



الفهرس

3	معطيات حول جامعة تونس المنار.....
5	التنظيم الهيكلی لجامعة تونس المنار.....
6	النفاذ إلى الوثائق الإدارية بجامعة تونس المنار.....
6	1- الإطار القانوني للحق في النفاذ إلى المعلومة بالجامعة ومؤسساتها.....
7	2 - إجراءات العمل بالنصوص المنظمة لحق النفاذ إلى المعلومة.....
10	3- إجراءات النفاذ إلى المعلومة.....
11	4- نشر المعلومة بمبادرة من الجامعة (النشر الاستباقي).....
25	5- مطالب النفاذ الواردة على الجامعة.....
26	6- متابعة ملف النفاذ إلى المعلومة في مؤسسات الجامعة.....
27	7- خطة العمل لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة.....
28	8- تقييم ملف النفاذ في الجامعة ومؤسساتها.....
28	9 – المقترنات.....

معطيات حول جامعة تونس المنار:



سميت الجامعة عند إحداثها سنة 1989 "جامعة العلوم والتكنولوجيات والطب" وكانت تشرف على عدة اختصاصات علمية كالعلوم الأساسية والعلوم الطبية والعلوم التقنية والعلوم البيولوجية والفلاحية والعلوم الاجتماعية.

أما هيكلها التنظيمي فقد تكون من مجلس جامعة ورئيس ونائب أو نائبين للرئيس، وكتابة عامة تشتمل على إدارتين فرعيتين تحتوي كل منهما على أربع مصالح.

وكانت تضم 25 مؤسسة جامعية و4 مراكز بحث خلال سنتي 1997 و1998 ولم يتجاوز عدد مدرسيها 2700 مدرسا يشرفون على تكوين وتأطير 24728 طالبا.

وفي إطار سياسة اللامركزية وإعادة هيكلة الجامعات أصبحت "جامعة تونس المنار" تحمل هذه التسمية بمقتضى الأمر عدد 2826 لسنة 2000 المؤرخ في 27 نوفمبر 2000 والمتعلق بتغيير تسمية الجامعات.

وتعتبر جامعة تونس المنار جامعة متعددة الاختصاصات تضم العلوم الأساسية وعلوم وتقنيات المهندس، والعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية والسياسية، والعلوم الطبية وشبه الطبية. وتعُد من أهم الأقطاب الجامعية في تونس نظراً لعرaca مؤسساتها. وهي توفر تكوينا علمياً لحوالي 30 ألف طالب تحت إشراف حوالي 3500 مدرس في 15 مؤسسة جامعية. وهي تضم أربعه من أعرق الكليات التونسية هي:

- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- كلية العلوم الاقتصادية والتصرف
- كلية الطب بتونس
- كلية العلوم بتونس.

كما تضم مدرستين هما الأعرق في تونس، الأولى في اختصاص الهندسة: وهي المدرسة الوطنية للمهندسين، والثانية في اختصاص الصحة: وهي المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة.

وتحتوى كذلك سبعة معاهد عليا هي:

- المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار
- المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس
- المعهد العالي للإعلامية
- المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس
- المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس
- والمعهد العالي لعلوم التمريض بتونس
- معهد بورقيبة للغات الحية.

وتشتمل جامعة تونس المنار على مؤسستي بحث هما: معهد باستور ومعهد البحوث البيطرية.

كما تضم 4 كراسى علمية هي:

- كرسى اليونسكو للرياضيات والتنمية بكلية العلوم بتونس
- كرسى اليونسكو لحقوق المؤلف وللحقوق المجاورة بكلية الحقوق بتونس
- كرسى اليونسكو للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بالمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس
- الكرسى العلمي والصناعي في علوم البيانات والذكاء الاصطناعي بجامعة تونس المنار

تضم مؤسسات الجامعة خمس مدارس دكتوراه في اختصاصات: "الرياضيات والإعلامية وعلوم وتقنيات المواد" و"علوم وتكنولوجيا الأحياء وعلوم الأرض" و"علوم وتقنيات المهندس" و"البحث والتحليل العلمي في الاقتصاد والتصرف" و"العلوم القانونية والسياسية"، إضافة إلى مدرسة سادسة في طور الإحداث في اختصاص "التفكير والبحث في الآداب واللغات والإنسانيات" بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.

التنظيم الهيكلي لجامعة تونس المنار

ضبط الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 والمتعلق بتنظيم الجامعات وممؤسسات التعليم العالي والبحث وقواعد سيرها الذي تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 683 لسنة 2011 المؤرخ في 9 جوان 2011 التنظيم الهيكلي للجامعات التي يشرف على تسييرها مجلس الجامعة ورئيس الجامعة ونائبين له، الأول مكلف بالبرامج والتكوين والإدماج المهني، الثاني بالبحث العلمي وبالتطوير التكنولوجي والشراكة مع المحيط.

ويشتمل التنظيم الهيكلي للجامعة على الكتابة العامة التي تشرف على إدارتين هما إدارة المصالح المشتركة وإدارة الشؤون الأكademie والشراكة العلمية تضمان 7 إدارات فرعية تشرف على 16 مصلحة وتتوزع كما يلي:

► إدارة المصالح المشتركة تشرف على الإدارات الفرعية التالية:

1- الإدارة الفرعية للشؤون القانونية والأرشيف والنشر:

- مصلحة الشؤون القانونية والنزاعات

- مصلحة النشر والتوثيق والأرشيف

2- الإدارة الفرعية للبناءات والتجهيز:

- مصلحة الكتابة القارة للجنة الصفقات

- مصلحة الدراسات الفنية ومتابعة المباني

- مصلحة المعدات والتجهيزات

3- الإدارة الفرعية للموارد البشرية:

- مصلحة أنظمة التصرف الإعلامي في شؤون الموظفين

- مصلحة إطار التدريس والإطار الإداري والفنى والعملة

4- الإدارة الفرعية للدراسات والاستشراف والإعلامية:

- مصلحة الإعلامية

- مصلحة الدراسات والاستشراف

- 5- **الإدارة الفرعية للشؤون المالية:**
 - مصلحة المحاسبة والإشراف على ميزانية الجامعة
 - مصلحة ميزانية الجامعة
- ▶ **ادارة الشؤون الأكademie والشراكة العلمية** وهي تشرف على الإدارتين الفرعيتين التاليتين:
 - 1- **الإدارة الفرعية للبحث العلمي والتعاون الدولي والتقييم الجامعي**
 - مصلحة البحث العلمي والتقييم الجامعي
 - مصلحة التعاون الدولي
 - 2- **الإدارة الفرعية للشؤون البيداغوجية والحياة الجامعية:**
 - مصلحة العلاقات مع المحيط والإدماج المهني
 - مصلحة الشؤون الطالبية
 - مصلحة البرامج والامتحانات والمناظرات الجامعية.

النفاذ إلى الوثائق الإدارية بجامعة تونس المنار:

يندرج مبدأ النفاذ إلى الوثائق الإدارية في إطار تكريس الحق لكل شخص طبيعي أو معنوي في الحصول على المعلومة. و يهدف حق النفاذ إلى تكريس مبدأ الشفافية وتوحيد إجراءات الاطلاع على الوثائق الإدارية التي تنتجهما أو تتحصل عليهما الهياكل العمومية مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاؤها. و بناء على أحكام الفصل عدد 34 من القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة يندرج هذا التقرير الذي يتضمن حوصلة لما تم انجازه بجامعة تونس المنار ومؤسساتها خلال سنة 2018.

1- الإطار القانوني للحق في النفاذ إلى المعلومة بالجامعة ومؤسساتها:

- تم تنظيم عملية النفاذ إلى الوثائق الإدارية بعدد من النصوص القانونية ذكر منها:
- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 و المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة
 - منشور رئيس الحكومة عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018 حول الحق في النفاذ إلى المعلومة
 - المرسوم عدد 41 المؤرخ في 26 ماي 2011 والمتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيئات العمومية
 - المرسوم عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2011 والمتعلق بتنقية وإتمام المرسوم 41 المؤرخ في 26 ماي 2011 والمتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيئات العمومية

- منشور رئيس الحكومة عدد 25 بتاريخ 05 ماي 2012 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية
- منشور رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 27 مارس 2012 متعلق بتكريس الشفافية والحكومة الرشيدة ومقاومة الفساد
- القانون عدد 19 المؤرخ في 25 فيفري 2008 و المتعلق بالتعليم العالي كما تم تنصيجه بالمرسوم عدد 31 المؤرخ في 26 أبريل 2011
- الأمر عدد 2716 المؤرخ في 04 أوت 2008 و المتعلق بتنظيم الجامعات و مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي و قواعد سيرها كما تم تنصيجه و إتمامه بالأمر عدد 683 المؤرخ في 09 جوان 2011 والقانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية
- قرار الوزير الأول المؤرخ في 29 ديسمبر 2001 المتضمن لنظام تصنيف الوثائق المشتركة بين الوزارات والمؤسسات العمومية
- قرار الوزير الأول المؤرخ في 03 أكتوبر 2000 المتضمن لجدالول مدد استبقاء الوثائق المشتركة بين الوزارات و المؤسسات العمومية
- القانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بالأرشيف
- القانون عدد 36 لسنة 1994 المؤرخ في 24 فيفري 1994 المتعلق بملكية الأدبية والفكرية.
- القانون عدد 19 المؤرخ في 25 فيفري 2008 و المتعلق بالتعليم العالي كما تم تنصيجه بالمرسوم عدد 31 المؤرخ في 26 أبريل 2011،

2- إجراءات العمل بالنصوص المنظمة لحق النفاذ إلى المعلومة :

عملا بأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وتحديدا في الباب السادس منه الذي ينصّ على تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة تم على مستوى الجامعة تعيين مكلفة بالنفاذ ونائبة لها بموجب مقرر صادر في الغرض بتاريخ 28 جوان 2018.

معطيات حول الهيكل والمكلف بالتنفيذ ونائبه

المكلف بالتنفيذ إلى المعلومة						الهيكل	
الفاكير	الهاتف	البريد الإلكتروني المبغي	الخطة	الرتبة	الاسم ولقب	موقع الويب	العنوان الاجتماعي
(216) 71872055	(216) 71873366	ahlem.turki@utm.tn	كاتب لجامعة مشرف على مصلحة النشر والتوثيق والأرشيف	مستشار صحفي	أحلام التركي	http://www.utm.rnu.tn	جامعة تونس المنار 94 ص ب البريد الخاص الrimane 1068 تونس
نائب المكلف بالتنفيذ إلى المعلومة							
الفاكير	الهاتف	البريد الإلكتروني المبغي	الخطة	الرتبة	الاسم ولقب	موقع الويب	العنوان الاجتماعي
(216) 71872055	(216) 71873366	olfa.bedhiafi@utm.tn	/	متصرفة في الوثائق والأرشيف	ألفة بالضيافي		



الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس المنار

مقرر

تعيين مكلفة بالتنفيذ إلى المعلومة ونائبة لها

إن رئيس جامعة تونس المنار،
بعد اطلاعه على دستور الجمهورية التونسية وخاصة الفصل 32 منه،
وعلى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في التنفيذ إلى المعلومة،
وعلى القانون عدد 19 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 31 المؤرخ في 26 أفريل 2011،
وعلى الأمر عدد 2716 المؤرخ في 04 أوت 2008 والمتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وقواعد سيرها كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 683 المؤرخ في 09 جوان 2011 والأمر الحكومي عدد 827 المؤرخ في 28 جويلية 2017،
وعلى منشور رئيس الحكومة عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018 حول الحق في التنفيذ إلى المعلومة.

قرر ما يلي:

الفصل الأول : تعيين السيدة أحلام التركي حرم الكتزارى، مستشار صحفي، كاتب لجامعة مشرفة على مصلحة النشر والتوثيق والأرشيف مكلفة بالتنفيذ إلى المعلومة بجامعة تونس المنار.
الفصل الثاني : تعيين السيدة ألفة بالضيافي، متصرفة في الوثائق والأرشيف بجامعة تونس المنار نائبة لها.

حرر بتونس في 28 جوان 2018

رئيس جامعة تونس المنار

فتحي سلاوي



كما حرصت الجامعة بالتنسيق مع مؤسساتها على تكوين فريق يضم مكلفا بالنفاذ ونائبا له على مستوى كل مؤسسة:

قائمة المكلفين بالنفاذ الى المعلومة ونواهيم جامعة تونس المنار لسنة 2021

المسمى	البريد الالكتروني	النيلف	الصفة / الخطة الوظيفية	الاسم واللقب	المؤسسة
مكلفة بالنفاذ إلى المعلومة	ahlem.turki@utm.tn	71873366	مستشار صحفي كاتب لجامعة	أحلام التركي	جامعة تونس المنار
نائبة	Olfa.bedhiafi@utm.tn		متصرف في الوثائق والأرشيف	ألفة بالضيافي	
مكلف بالنفاذ إلى المعلومة	Rachid.zarai@fmt.utm.tn	71563709	متصرف مستشار	رشيد الزاري	كلية الطب بتونس
نائبة	Basma.abid@fmt.utm.tn		متصرف مساعد في الوثائق والأرشيف	بسمة عبيد	
مكلفة بالنفاذ إلى المعلومة	Rim.bibani@iblv.rnu.tn	71832418	متصرف رئيس مدير المكتبة	ريم البياني	معهد بورقيبة للغات الحية
نائبة	Lotfi.slimeni@iblv.utm.tn		عون تقني	لطفي السليماني	
مكلف بالنفاذ إلى المعلومة	mohamed.kammoun@istmt.utm.tn	71260400	كاتب عام	محمد كمون	المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس
نائبة	hajer.amiche@istmt.utm.tn		متصرف مستشار	هاجر عبيش	
مكلفة بالنفاذ إلى المعلومة	Houria.Mtira2010@gmail.com	71706698	متصرف في الوثائق والأرشيف	حورية مطرة	المعهد العالي للإعلامية
نائبة	Essaied.garoui@isi.utm.tn		تقدير أول	سيد القروي	
مكلف بالنفاذ إلى المعلومة	besma.belaid@enit.utm.tn	70014400	كاتبة عامة	بسمة الخشومي	المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس
نائبة	insaf.benbouguerra@enit.utm.tn		متصرف في الوثائق والأرشيف	إنصاف بن بوعقة	
مكلفة بالنفاذ إلى المعلومة	Faouzia.hamouda@gmail.com	71871666	متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف - كاتب مؤسسة	فوزية أحبيوبة	كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس
نائبة	arbia.fst@gmail.com		متصرف مساعد في الوثائق والأرشيف	عربة كرامي	
مكلفة بالنفاذ إلى المعلومة	kamejri@ymail.com	71874688	متصرف مستشار - كاتب مؤسسة	كريمة الماجري	المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار
نائبة	houda.themiri@ipeim.utm.tn		متصرف رئيس - كاتب عام	هدى الشامي	
مكلف بالنفاذ إلى المعلومة	chokri.rajhi@fsegt.utm.tn	71872104	متصرف رئيس في الوثائق والأرشيف - كاتب عام	شكري الراجحي	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس
نائبة	sihem.nijeoui@fsegt.utm.tn		متصرف في الوثائق والأرشيف	سهام النجاوي	
مكلفة بالنفاذ إلى المعلومة	Hemem2004@hotmail.com	71569499	مكتبي موظق	آمنة الجماني	المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس
نائبة	emna.mejri@ussh.utm.tn		متصرف مستشار	آمنة الماجري	
مكلف بالنفاذ إلى المعلومة	makhlouf.benhafsia@fdspt.utm.tn	71870420	متصرف رئيس كاتب عام	مخلوف بن حفصية	كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
نائبة	Karima-ghazouani@yahoo.fr		متصرف مساعد في الوثائق والأرشيف	كريمة الغزواني	
مكلف بالنفاذ إلى المعلومة	mohamed.helali.sg@issbat.utm.tn	71573721	أستاذ أول مميز درجة استثنائية - كاتب عام	محمد البلاي	المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس
نائبة	hasna.gharbi@issbat.utm.tn		متصرف رئيس كاتب أول	حسنة الغربي	
مكلف بالنفاذ	faouziaabaza@gmail.com	71560250	أخصائي اجتماعي مستشار	فوزي علامة	معهد البحوث البيطرية
نائبة	Ramzi1206@yahoo.fr	71571489	طبيب بيطري ومتقدح جيوي	رمزي اليقاوبي	

وقد أدرجت الجامعة خانة ضمن موقع الواب الخاص بها على العنوان التالي:

تحتوي على <http://www.utm.rnu.tn/utm/fr/universite--acces-a-l-information>

المعطيات التي تبسط عملية النفاذ إلى المعلومة منها النصوص القانونية المنظمة وأسماء المكلفين بالنفاذ ونواهيم في الجامعة ومؤسساتها وطرق الاتصال بهم ونموذج مطلب النفاذ (مطلب التظلم ...) إضافة إلى نشر تقارير النفاذ الخاصة بالجامعة ومؤسساتها لسنوات 2018-2019 في الخانة المخصصة لذلك.

3- إجراءات النفاذ إلى المعلومة:

تشمل إجراءات النفاذ إلى الوثائق الإدارية بالجامعة على المراحل التالية:

- التقديم بمطلب النفاذ:

يتم إدراج جميع بيانات طالب المعلومة ضمن المطلب الكافي للنفاذ إلى وثيقة إدارية وفق النموذج التالي:

مطلب النفاذ إلى المعلومة⁽¹⁾

(قانون أساس عدد 22

لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016) ١ -

إرشادات خاصة بطالب المعلومة⁽²⁾:

شخص طبيعي:
الاسم واللقب: مريم التزيري رقم وثيقة الهوية: 05579331
العنوان: ..نهج 3037 الطالة سوسة.
الهاتف: 22657741. الفاكس: .. العنوان الإلكتروني: dzirimeriem@yahoo.fr
شخص مهني:
..... اسم المؤسسة:.....
..... عنوان مقر المؤسسة:.....
..... اسم الممثل القانوني ولقبه (عند الاقتضاء):..... رقم وثيقة الهوية (4):.....
..... العنوان الإلكتروني:..... الفاكس:..... الهاتف:.....

2- المعلومة المطلوب النفاذ إليها:

المرجع (إن وجد)	الهيكل الإداري المعنى	الوثيقة
	جامعة المنار	قائمة بأسماء الأساتذة المساعدين الناجحين والمبashرين في مناظرة انتداب 2019 ومكان المباشرة قائمة بأسماء الأساتذة المساعدين الناجحين والغير مباشرين لمناظرة انتداب 2019 ومكان المباشرة

3- الصورة المطلوبة

للنفاذ إلى المعلومة:

الإطلاع على المعلومة على عن المكان

الحصول على نسخة الكترونية من المعلومة

الحصول على مقتطفات من المعلومة

الحصول على نسخة ورقية

..... في

ويمكن الحصول على نسخة من هذا النموذج من الخانة المخصصة في موقع الجامعة من خلال الرابط:

<http://www.utm.rnu.tn/utm/documents/acces-information/ai-2018-demande-acces.pdf>

- إيداع مطلب النفاذ:

يمكن لطالب المعلومة إحالة مطلبه عبر البريد الإلكتروني للمكلفين بالتنفيذ أو نوادهم كما يمكن له إيداع مطلبه مباشرة عن طريق مكتب الضبط أو عبر البريد مضمون الوصول.

- دراسة مطالب النفاذ:

يتم إيداع مطالب النفاذ في مكتب الضبط الجامعي وعند وصولها إلى المكلف بالتنفيذ يتم تسجيلها في سجل خاص لتسهيل متابعتها وتقييمها. كما ترد على المكلف بالتنفيذ في الجامعة مطالب نفاذ عبر البريد الإلكتروني وفي كلتا الحالتين تتم دراسة المطالب وتحديد الجهة المنتجة أو المتحصلة على المعلومة.

- الإجابة على مطالب النفاذ:

في حال توفر المعلومة المطلوبة لدى مصالح الجامعة يتم إتاحتها لصاحب المطلب مباشرة على عين المكان أو كتابيا (حسب طلبه) كما يتم إعلامه عن طريق هاتفه الخاص أو بريده الإلكتروني والتنسيق معه لتسليم ملفه وذلك وفق الآجال التي تحددها النصوص المنظمة للنفاذ وحسب نوع المعلومة المطلوبة.

أما في حال عدم توفرها لدى مصالح الجامعة (لم تنتجه ولم تتحصل عليها) يتم إعلام صاحب المطلب كتابيا بالجهة التي يتوجب عليه إحالة مطلبه إليها.

4-نشر المعلومة بمبادرة من الجامعة (النشر الاستباقي)

عملا بما جاء في الفصل السادس من القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة سعت الجامعة منذ سنة 2011 إلى تكريس مبدأ الحكومة والشفافية وذلك باعتماد النشر التلقائي للمعلومات التالية:

- الإطار القانوني المنظم لنشاط الجامعة
- تنظيمها الهيكلي وأسماء المشرفين عليه
- معلومات حول طرق الاتصال بالجامعة ومقرها الفرعية (الهاتف الفاكس والبريد الإلكتروني وموقع الواب وعنوان وصندوق البريد...) وكذلك المعلومات الخاصة بمؤسساتها
- المعلومات المتعلقة ببرامج الجامعة وبأنشطتها المختلفة
- قائمة اسمية في المكلفين بالتنفيذ إلى المعلومة تتضمن بياناتهم (الاسم ولقب والرتبة والخطة الوظيفية والبريد الإلكتروني المهني والهاتف والفاكس).
- قائمة الوثائق المتوفرة لدى الجامعة والمرتبطة بالخدمات التي تسرّبها لتسهيل المشاركة فيها (منها المنازرات والمنح وعروض التكوين وغيرها)
- الصفقات العمومية المبرمجة والمصادق عليها

- تقارير الأنشطة

- الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الجامعة مع نظيراتها الوطنية والدولية

- المعطيات الإحصائية

- المستجدات ذات العلاقة بالأنشطة المختلفة التي تنظمها الجامعة كالاجتماعات والندوات

والملتقيات والأخبار وغيرها

- محاضر جلسات مجلس الجامعة ومحاضر الكتاب العامين وممثلي الطلبة

وغيرها

كما تم تخصيص خانة للنفاذ إلى المعلومة تحتوى على جميع المعطيات التي ضبطتها

النحوص المنظمة:

République Tunisienne - Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Rechercher... 

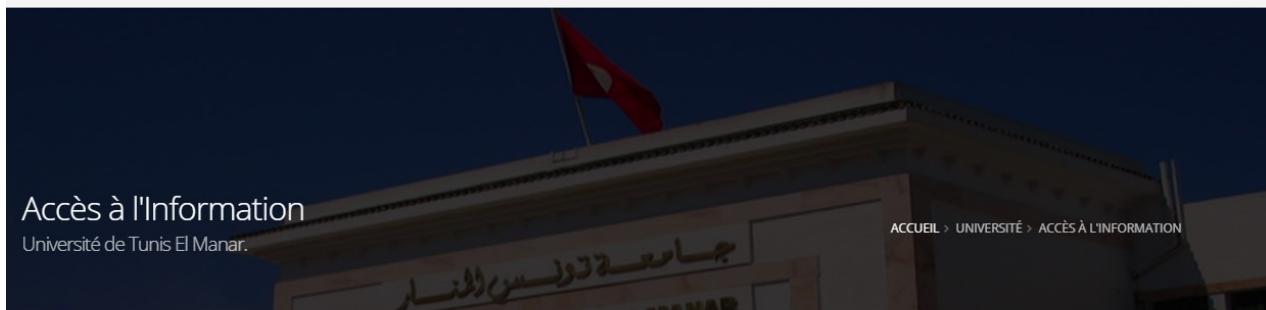
Université de Tunis El Manar

Accès à l'Information

Université de Tunis El Manar.

ACCUEIL UNIVERSITÉ ▾ ÉTABLISSEMENTS ▾ FORMATION ▾ RECHERCHE ET COOPÉRATION ▾ VIE ETUDIANTE ▾ OBSERVATOIRE ET EMPLOYABILITÉ ▾

ACCUEIL > UNIVERSITÉ > ACCÈS À L'INFORMATION



L'Université ▾

Présentation

Mot du Président

Missions et Objectifs

Chiffres Clés

Organisation générale ▾

Organigramme

Conseil de l'université

Conseils Scientifiques

Contacts

Accès à l'Information

RÈGLES D'ATTRIBUTION :

Dans le cadre de la consécration des droits d'Accès à l'Information, l'Université de Tunis El Manar met en ligne un espace dédié à la mise en œuvre et aux conditions d'accès aux documents administratifs (Art.7 de la loi organique n°2016-22 du 24 mars 2016 relative au droit d'Accès à l'Information).

TEXTES LÉGISLATIFS ET RÉGLEMENTAIRES :

- Loi-organique n°2016-22 du 24 mars 2016 relative au droit d'Accès à l'Information. (Télécharger en [Arabe](#) ou en [Français](#))
- Circulaire du Président du gouvernement n° 19 du 18 mai 2018. (Télécharger en [Arabe](#))
- Décret-loi n° 2011-41 du 26 mai 2011, relatif à l'accès aux documents administratifs des organismes publics. (Télécharger en [Arabe](#) ou en [Français](#))

TEXTES LÉGISLATIFS ET RÉGLEMENTAIRES :

Conseils Scientifiques
Contacts
Comptes Institutionnels
Accès à l'Information
Visiter l'Université
Plan d'accès
Carte Universitaire
Visite Virtuelle

TEXTES LÉGISLATIFS ET RÉGLEMENTAIRES :

- Demande d'accès aux documents administratifs. (Télécharger en [Arabe](#))
- Réclamation auprès du président de l'université. (Télécharger en [Arabe](#))

CHARGÉES DE L'ACCÈS AUX DOCUMENTS ADMINISTRATIFS À L'UTM :

Si vous voulez accéder aux documents administratifs produits ou reçus par les services de l'université sous réserve des exceptions indiquées dans les textes en vigueur, merci de le faire à travers l'un des contacts suivants :

Chargée de l'accès : Ahlem Turki Kanzari

Email : ahlem.turki@utm.tn

Chargée adjoint : Olfa Bedhiafi

Email : olfa.bedhiafi@utm.tn

Adresse : Université de Tunis el Manar : Campus Universitaire Farhat Hached BP.n° 94 ROMMANA 1068 Tunis

Tél : (216) 71873366 / Fax : (216) 71872055

CHARGÉS DE L'ACCÈS AUX DOCUMENTS ADMINISTRATIFS AUX ÉTABLISSEMENTS DE L'UTM :

Liste. ([Télécharger](#))

RAPPORTS ET DOCUMENTS :

- La mise en œuvre de la politique d'accès aux documents administratifs à l'Université de Tunis El Manar - 2018. ([Télécharger en Arabe](#))
- Rapport sur l'accès à l'information 2017-2018. ([Télécharger en Arabe](#))

*تعريف المعلومة

ورد في دليل النفاذ إلى المعلومة الصادر عن هيئة النفاذ تعريف مبسط لمفهوم المعلومة القابلة للنفاذ كما هو مبين في الصورة أسفله المقتطفة من الدليل ص 2

تعتبر «المعلومة» المفهوم الأساسي والمركزي في المنظومة القانونية المنظمة للحق في النفاذ إلى المعلومة الذي لا يمكن بداعه الحديث عنه وفهم أبعاده والوقوف على أهميته دون تحديد المقصود بالمعلومة المشمولة بهذا الحق. وهو الأمر الذي تفطن إليه المشرع وجعله يعرّف صراحة المعلومة ويضبط ما يقصد بها صلب الفصل 3 من القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

المعلومة لغة: مُشتقة من الفعل علم، وتدل

على الإحاطة ببوطن الأمور والوعي بها وإدراكها.
حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة، دار غريب، 1990).

المعلومة اصطلاحاً: تتمثل في الحقائق والبيانات التي تغير من الحالة المعرفية لشخص ما بخصوص موضوع معين.

الفصل 3 من القانون:

المعلومة: هي كل معلومة مدونة مهما كان تاريخها أو شكلها أو عاوزها التي تنتجه أو تتحصل عليها الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار ممارسة نشاطها.

ويستفاد من التعريف الوارد بالفصل 3 المشار إليه أعلاه أن حق النفاذ لا يشمل كل المعلومات ويقتصر فقط على المعلومات المدونة مهما كان شكلها أو عاوزها (1). كما تعتبر معلومة قابلة للنفاذ علىمعنى هذا القانون تلك التي استوفت كل شروطها ومراحل إنتاجها وأصبحت معلومة نهائية دون سواها (2) وذلك بغض النظر عن تاريخها وعن الحيز الزمني الذي انقضى منذ إنشائها (3).

اما في خصوص تقديم مطالب النفاذ فقد ضبط دليل النفاذ الصادر عن الهيئة في الصفحة 28 ما يلي:

بالإضافة لإمكانية الاطلاع على كل المعلومات التي تنشرها الهيأكل الخاضعة لقانون النفاذ إلى المعلومة وجوبًا بموقع الواب الخاص بها، فقد أقر القانون إمكانية طلب النفاذ إلى كل المعلومات التي تنتجها أو تحصل عليها تلك الهيأكل عن طريق تقديم مطلب في النفاذ إلى المعلومة.

وتطرح إمكانية النفاذ إلى المعلومة بطلب عديد التساؤلات حول الإجراءات الواجب اتباعها لتقديم مطالب النفاذ إلى المعلومة (1) وحول كيفية التعامل مع المطالب الموجهة لهيكل غير مختص (2) ومع مطالب النفاذ المتعلقة بمعلومات تحصل عليها الهيكل المعنى بعنوان سري (3).

1. تقديم مطالب النفاذ إلى المعلومة:

من الناحيتين القانونية والإجرائية يعد تقديم مطلب نفاذ إلى المعلومة¹⁵ عملية سهلة وبسيطة وتتم باعتماد إحدى الطريقتين التاليتين:

- الطريقة الأولى: تقديم مطلب كتابي في النفاذ إلى المعلومة باعتماد النموذج المعد مسبقاً للغرض والذي يضعه وجوباً الهيكل المعنى على ذمة طالب النفاذ سواء بموقع الواب الخاص به أو على عين المكان.
- الطريقة الثانية: تقديم مطلب كتابي في النفاذ إلى المعلومة على ورق عادي يتضمن وجوباً البيانات المنصوص عليها بالفصلين 10 و12 من القانون المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة والمتمثلة فيما يلي:
 - الاسم ولقب والعنوان بالنسبة للشخص الطبيعي:
 - التسمية الاجتماعية والمقر بالنسبة للشخص المعنى:
 - التوضيحات الازمة بخصوص المعلومة المطلوبة والهيكل المعنى بتقديمها:
 - تحديد كيفية النفاذ إلى المعلومة: الحصول على نسخة ورقية/ الحصول على نسخة إلكترونية / الحصول على مقتطفات منها/ الاطلاع عليها على عين المكان.

¹⁵ مطلب النفاذ إلى المعلومة يجب أن يتصل موضوعها بطلب الاطلاع أو الحصول على نسخة من المعلومة المطلوبة وكل مطلب يتعلق بغير ذلك لا يمكن اعتباره مطلب نفاذ إلى المعلومة على غرار المطلب المتصلة بطلب فتح تحقيق قضائي (قرار الهيئة عدد 199-282/2018 تاريخ 11 أكتوبر 2018) أو بطلب تدخل إحدى السلطات العمومية لدى جهات إدارية أخرى لحثها على تمكن صاحب المطلب من الحصول على خدمات إدارية أو على وثائق (قرار الهيئة عدد 111 بتاريخ 17 ماي 2018).

كما أوضح الدليل أن الحق في النفاذ متاح للجميع :

علمًا وأن طالب النفاذ غير ملزم بالإدلاء بأي وثيقة تثبت هويته أو بنسخة منها أو حتى برقمها. كما أنه غير ملزم من حيث المبدأ بذكر الأسباب التي دفعته لطلب النفاذ إلى المعلومة أو المصلحة التي ينتهي تحقيقها من خلال الحصول عليها. غير أنه في صورة تقديم مطلب نفاذ قصد الحصول على معلومة معينة بصفة فورية أو في أجل لا يتجاوز ثمان وأربعين (48) ساعة وفقاً لأحكام الفصل 17 من القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ، فإنه مطالب بتقديم توضيحات حول كيفية تأثير إتاحتها أو حجبها على حياة شخص أو على حرّيته.

لم يفرض القانون أي شروط بخصوص جنسية طالب النفاذ أو سنه أو مكان إقامته، وتبعاً لذلك يعتبر المطلب الذي يتقدم به القاصر أو الأجنبي المقيم بتونس أو خارجها سليماً من الناحية القانونية إذا استوفى بقية الشروط، ولا يمكن رفضه على هذا الأساس.

ضبط الدليل أيضاً آجال البث في مطالب النفاذ على النحو التالي (ص35):

1. آجال البث في مطالب النفاذ:

مبتدئاً يجب على الهيكل المعنى الرد على كل مطلب نفاذ يصله في أقرب وقت وفي أجل أقصاه عشرون (20) يوماً من تاريخ تقديم المطلب أو من تاريخ تصديقه. وتخترق آجال الرد إلى عشرة (10) أيام إذا تعلق طلب النفاذ بالاطلاع على المعلومة المطلوبة على عين المكان دون الحصول على نسخة منها.

وعندما يتعلق الأمر بطلب نفاذ إلى عدة معلومات موجودة لدى نفس الهيكل، يمكن التمديد في الأجل العادي المقدر بعشرين (20) يوماً بإضافة عشرة (10) أيام أخرى مع إعلام طالب النفاذ وجوباً بذلك. ويتحذّل الهيكل المعنى قرار التمديد في الآجال من عدمه بكل حرّية ولا يخضع في ذلك إلا لرقابة هيئة النفاذ إلى المعلومة في صورة الطعن في ذلك القرار. غير أنّ مقتضيات حسن تطبيق القانون تتطلب أن لا تتم المبالغة في استعمال هذه الإمكانيّة التي خوّلها القانون وعدم اللجوء إليها إلا في الحالات التي تقتضي ذلك فعلًا، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال الحالات التالية:

- * في صورة طلب النفاذ إلى عدة معلومات موجودة لدى عدة مصالح إدارية متفرقة يتطلب تجميعها المزيد من الوقت.
- * في صورة طلب النفاذ إلى معلومات مختلفة عن بعضها البعض يقتضي البث في إمكانية إتاحتها من عدمه المزيد من الوقت لاتخاذ القرار السليم من الناحية القانونية بخصوص كل واحدة منها.
- * في صورة طلب الحصول على نسخة من عدة معلومات يتطلب إعدادها بالنظر لكبر حجمها التمديد في آجال الرد.

إلا أنه عندما يكون مطلب النفاذ إلى المعلومة تأثير على حياة شخص أو على حرّيته، فيتعين على الهيكل المعنى الحرص على الرد بما يترك أثراً كتابياً في أسرع وقت وبصفة فورية إن أمكن ذلك على أن لا يتجاوز في أقصى الحالات أجلاً قدره ثمان وأربعين (48) ساعة من تاريخ تقديم المطلب. ويجب في هذه الحالة أن يتطلب طالب النفاذ صراحة البث في مطلبـه وفق الآجال المختصرة المنصوص عليها بالفصل 17 من القانون الأساسي المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة.

وفي خصوص الجهة المخولة للبت في مطالب النفاذ والاجابة على مطالب النفاذ فقد أوضح دليل الهيئة في الصفحة 36 و 37 ما يلي:

2. الجهة المختصة بالبت في مطالبات النفاذ:

نص الفصل 34 من القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ على أن يتولى المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة بالخصوص تلقي مطالب النفاذ إلى المعلومة والرد عليها، واقتضى الفصل 29 من نفس القانون أنه يمكن طالب النفاذ عند رفضه للقرار المتخذ بخصوص مطلبه التظلم لدى رئيس الهيكل المعنى.

ويفهم من هذه الأحكام أن المكلّف بالتنفيذ إلى المعلومة هو الجهة المختصة بالبُث في مطالب التنفيذ الواردة على الهيكل المعنى وأن هذه الصلاحية تنتقل كلياً إلى رئيس الهيكل المعنى عندما يتعلّق الأمر بالإجابة على مطالب التظلم من قرارات الرفض الصادرة عن المكلّف بالتنفيذ.

في المقابل فإنَّ الوضعية الإدارية والوظيفية للمكلَف بالتنفيذ وعلاقته برئيس الهيكل الذي يقوم بتعيينه ويعمل تحت سلطته وباتصال مباشر به، بالإضافة إلى ما قد ينجر عن القرارات المتعلقة بإتاحة المعلومة من عدمها من آثار ومن إشكاليات قانونية تهمُّ الهيكل المعني ككل، تعتبر من العوامل التي تفرض على المكلَف بالتنفيذ ممارسة الصالحيات التي أسندها له بالقانون بالتنسيق مع رئيس الهيكل المعني.

وبناءً عليه يمكن القول بأن المكلّف بالتنفيذ إلى المعلومة ولئن يعتبر الجهة المختصة بصفة أصلية بمعالجة مطالب التنفيذ الواردة على الهيكل المعنى والرد عليها، فإن طبيعة هذه المهام وخطورة الآثار التي قد تترتب عنها في بعض الحالات يقتضي أن يمارس الصالحيات المخولة له في هذا الصدد بالتنسيق وبالتشاور مع رئيس الهيكل المعنى الذي يجب عليه بدوره أن يعترف بمكانة المكلّف بالتنفيذ وبأهمية المهام والصالحيات التي خلّها له القانون.

وعملياً يمكن أن يقوم المكلّف بالتنفيذ بممارسة مهامه وصلاحياته بصفة عادية ويبيت في مطالب النفاذ الواردة عليه بكل استقلالية عندما تكون الإجابة عليها بالرفض أو بالقبول بدديهيّة ولا تطرح أي إشكال أو نقاش قانوني، على أن يقوم بالضرورة باستشارة رئيس الهيكل المعني أو اللجنة الاستشارية للنفاذ إلى المعلومة بخصوص كل مطالب النفاذ التي تطرح إشكاليات قانونية معقدة أو التي يتوقع أن تكون محل اهتمام من الرأي العام أو من وسائل الإعلام المحليّة أو الجهوية أو الوطنية أو الدوليّة أو أن تكون لها انعكاسات قانونية وواقعية هامة.

- أولاًً ومن حيث المبدأ:** المكلف بالتنفيذ هو الجهة المختصة مبدئياً بتلقي مطالبات التنفيذ ومعالجتها والبت فيها.
 - ثانياً ومن الناحية العملية:** بالنظر لحساسية بعض مطالبات التنفيذ وتعلقها بمسائل قانونية شائكة قد ينجر عن البت فيها إثارة مسؤولية الهيكل المعنى بأي عنوان كان، يجب على المكلف بالتنفيذ استشارة رئيس الهيكل المعنى أو اللجنة الاستشارية للتنفيذ إلى المعلومة عند البت فيها.

3. الرد على مطالبات النفاذ:

في صورة الموافقة على مطالب التنفيذ فيجب تمهين المعنى بالأمر فعلاً من المعلومة في الصيغة التي طلبها أو في الصيغة المتابحة. ذلك لأن قرار الموافقة الذي لا يتم تجسيده عملياً بإطاحة المعلومة المطلوبة يعتبر بمثابة الالغى.

أما إذا كان الرد بالرفض، فقد نص الفصل 14 من القانون المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة على أن يكون قرار الرفض كتابياً ومعللاً مع ضرورة التنصيص على آجال وطرق الطعن فيه وعلى الهيأك المختصة بالنظر في هذا الطعن وفقاً لأحكام الفصلين 30 و31 من نفس القانون.

أما في خصوص الحالات الاستثنائية التي تخول للمكلف بالنفاذ أو رئيس الهيكل المعني رفض إتاحة المعلومة فقد ضبطها الدليل في المجالات التالية:

الاستثناء المطلق لحق النفاذ إلى المعلومة: حماية المبلغين عن تجاوزات أو حالات فساد

حرصاً من المشرع على دعم ثقافة مكافحة الفساد ونشرها وحماية المنخرطين فيها من ردود الفعل الانتقامية، أقرَّ صلب الفصل 25 من القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة استثناءً مطلقاً لهذا الحق مفاده أنه لا يمكن أن يشمل بأي حال من الأحوال الكشف عن البيانات المتعلقة بهوية الأشخاص الذين قدموا معلومات بهدف الإبلاغ عن تجاوزات أو حالات فساد.

وتكريراً لهذا الاستثناء المطلق الذي أقرَّه القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، نصَّ الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين على أن «يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس (5) سنوات وبخطية مالية تتراوح بين ألف وخمسة (5) ألف دينار، كل من تعمَّد كشف هوية المبلغ، بأي وسيلة كانت بشكل مباشر أو غير مباشر. ولا يحول ذلك دون تسليط العقوبات التأديبية على كاشف الهوية إذا كان عوئاً عمومياً. ويعاقب من خمسة (5) إلى عشر (10) سنوات وبخطية مالية تتراوح بين خمسة (5) آلاف دينار وعشرة (10) آلاف دينار في حال أدى الكشف إلى إيقاع ضرر جسدي جسيم بالمبْلغ...».

ويفهم من هذه الأحكام أنه لا يمكن للهيكل المعني أن يستجيب لمطالب النفاذ التي من شأنها الكشف عن البيانات الخاصة بالمبلغين عن الفساد وأنَّ الاستجابة لهذه المطالب لا تعتبر فقط مخالفة لمقتضيات القانون المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة بل هي خطأ تأديبي موجب لعقوبات تأديبية وجريمة تعرَّض مرتكبها لعقوبات جزائية شديدة.

من جهة أخرى، نصَّ الفصل 24 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على أنه يمكن للهيكل المعني رفض مطالب النفاذ للمعلومة إذا كان من شأن الاستجابة لها إلحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتعلق بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكيته الفكرية.

ويُفهم من هذه الأحكام أنَّ الهيكل المعني مدعو لإخضاع كل مطالب النفاذ التي ترد عليه لعملية تقدير وتقييم لانعكاسات الاستجابة إليها على الأمن العام والدفاع الوطني وعلى العلاقات الدولية المتعلقة بالأمن العام وبالدفاع الوطني وعلى حقوق الغير فيما يتعلق بحماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكيته الفكرية قبل الرد عليها.

ولئن حدد القانون على وجه الدقة والحصر الاستثناءات غير المطلقة لحق النفاذ إلى المعلومة، فإنَّ الطابع العام لهذه الاستثناءات وشساعة المجالات التي تتعلق بها (1) والخشية من أن يتم تأويلها تأويلاً واسعاً يفضي إلى تقويض حق النفاذ إلى المعلومة وإفراغه من مضمونه جعل المشرع يحرض على تقييد هذه الاستثناءات ورسم حدودها وبيان طريقة تطبيقها (2) ويؤكِّد على وجود بعض الحالات التي يمكن فيها استبعاد هذه الاستثناءات وإن توفرت جميع مقوماتها واستوفت كل شروط تطبيقها (3).

1. مجال الاستثناءات المنصوص عليها بالفصل 24:

حدّد الفصل 24 من القانون على وجه الدقة والحصر الحالات التي يمكن فيها إخضاع مطالب النفاذ إلى المعلومة إلى عملية تقدير قد تفضي إلى رفض الاستجابة لها، وهي الحالات التي تتعلق فيها تلك المطالب بمعلومات قد تؤدي إتاحتها لطالبيها واطلاع العموم عليها إلى إلحاق ضرر جسيم بمجموعة من المصالح المشروعة المحددة على وجه الحصر في القانون والمتمثلة فيما يلي:

* **الأمن العام:**

- ويتمثل الأمن العام في كل ما يتعلق بحفظ مظاهر الاستقرار والسلامة العامة في أي بلد في العام، ويشمل بالخصوص:
 - ضمان سلامة المواطنين من كل اعتداء عليهم أو على ممتلكاتهم وحمايتهم من كل أشكال الفساد الاقتصادي والتطرف الديني.
 - حماية الاستقرار الداخلي وحفظه من أي محاولات لإحداث الأضطرابات أو الفتن الطائفية أو لحمل السكان على مقاتلة بعضهم البعض.
 - حفظ المؤسسات العامة في الدولة وضمان انضباط كل المواطنين للقوانين والترتيب ووضع الجميع تحت طائلة المسئولية عند مخالفتهم لها.

وبناء عليه تعتبر معلومة مؤثرة في الأمن العام كل معلومة من شأن الاطلاع عليها خلق حالة من الاحتقان ومن الفوضى داخل البلد كل أو بمنطقة أو بجهة معينة تفقد معها أجهزة الدولة السيطرة ولو مؤقتاً على رقعة جغرافية معينة وتصبح معها عاجزة عن تطبيق القانون وعن إخضاع الكافة لأحكامه¹⁶.

وتختلف الأضطرابات التي تمسّ الأمن العام بهذا المعنى عن الاعتداءات المنعزلة التي يمكن أن يتعرّض لها سائر أفراد المجتمع ومختلف المصالح الاقتصادية في الظروف العادية والتي تتصدّى لها الأجهزة الأمنية في إطار قيامها بمهامها اليومية المتعلقة بتطبيق القانون والتصدّي لمظاهر العنف والجريمة.

* **الدفاع الوطني:**

يتمثل الدفاع الوطني في كل الأجهزة والهيآكل والوسائل التي توفرها الدولة والأنشطة التي تقوم بها مصالحها لفرض السيادة الوطنية على كامل المجال الوطني البري والبحري والجوي وحماية الأمن الإقليمي للجمهورية التونسية.

ونظراً لحساسية المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني وخطورتها وسعى عدة أطراف للحصول عليها باستعمال شتى الوسائل والأعمال الاستخباراتية بما في ذلك الجوسسة في أزمنة السلم وال الحرب، فقد شملها المشرع باستثناءات النفاذ إلى المعلومة.

وعلى سبيل المثال تعتبر معلومات من شأنها إلحاق ضرر بمقتضيات الدفاع الوطني مثلً كل المعلومات الإحصائية حول عدد جنود الجيش الوطني والأمثلة الهندسية للثكنات العسكرية ومختلف الخطط الدفاعية التي يعدها ويتدرب عليها وطبيعة الأسلحة والذخيرة التي يمتلكها ومهامها التي تقوم بها مختلف تشكيلاته وخاصة المعلومات الاستخباراتية التي ينتجها أو يتحصل عليها في إطار التعاون العسكري أو بأي وسيلة أخرى.

* العلاقات الدولية فيما يتعلق بالأمن العام وبالدفاع الوطني:

تتمثل العلاقات الدولية عموماً في مختلف العلاقات التي تربط بين كل الفاعلين على الساحة الدولية سواء تعلق الأمر بعلاقات الدول ببعضها البعض أو بالمنظمات الدولية أو بعلاقات هذه المنظمات ببعضها البعض. وتشمل هذه العلاقات كل أوجه التعاون أو التنافس أو الصراع في شتى المجالات (الدفاع المشترك والتسليح / الطاقة / الصحة / التربية / الاقتصاد والمالية / التجارة والاستثمار / الفلاحة والصناعة والخدمات...).

¹⁵ مطلب النفاذ إلى المعلومة يجب أن يتعلّق موضوعها بطلب الإطلاع أو الحصول على نسخة من المعلومة المطلوبة وكل طلب يتعلّق بغير ذلك لا يمكن اعتباره مطلب نفاذ إلى المعلومة على غرار المطلب المتصلة بطلب فتح تحقيق قضائي (قرار الهيئة عدد 199-282 بتاريخ 11 أكتوبر 2018) أو بطلب تدخل إحدى السلطات العمومية لدى جهات إدارية أخرى لحثّها على تمكّن صاحب المطلب من الحصول على خدمات إدارية أو على وثائق (قرار الهيئة عدد 111 بتاريخ 17 ماي 2018).

وقد اختار المشرع في هذا الصدد أن يحصر استثناءات النفاذ إلى المعلومة في المسائل المتصلة بالعلاقات الدولية المتعلقة بالأمن العام وبالدفاع الوطني (أسلحة ومعدّات قتالية / تبادل المعطيات الأمنية والمعلومات الاستخباراتية / مكافحة الجريمة الدولية / المعلومات الخاصة بالأنظمة الدفاعية ...) دون سواها. أي أنّ مطلب النفاذ إلى المعلومات المتصلة مثلاً بمسائل تهم العلاقات الدولية في المجال الرياضي أو في مجال الصحة أو التعليم العالي تعتبر غير مشمولة باستثناءات النفاذ المتعلقة بالعلاقات الدولية ويتعين الاستجابة لها إن لم تكن مشمولة بإحدى الاستثناءات الأخرى.

* حق الغير في حماية حياته الخاصة:

يتّمثّل الحق في حماية الحياة الخاصة في حق الإنسان في اختيار أسلوب حياته الشخصية بعيداً عن كل تدخل دون أن يكون في استطاعة الآخرين الإطلاع على أسرارها أو نشر هذه الأسرار بغير رضاها، وتشمل كل ما يتعلّق بحياة الشخص العائلية والمهنية والصحية والعاطفية ودخله ومعتقداته الدينية والفكريّة والسياسيّة ومراسلاته ومحادثاته وجميع المظاهر غير العلنية في حياته.

ويعدّ هذا الاستثناء تكريساً لأحكام المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينصّ على أنه «لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراساته، ولا لأي حملات غير قانونية تمسّ شرفه أو سمعته. كما أنه «من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس».

ولئن يصعب إيجاد تعريف موحد للحياة الخاصة أو ضبط قائمة في المعلومات التي تتعلّق بها نظراً للتغيير هذا المفهوم من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، فإنه يمكن القول بأنّ هذا الحق يقوم على فكرتين أساسيتين وهما:

- حق الفرد في اختيار أسلوب حياته دون تدخل من الغير وذلك في حدود النظام العام وما يسمح به القانون (الحق في اختيار الديانة والعقيدة / الحق في اختيار مقر الإقامة / الحق في اختيار القرین...).

- حق الفرد في المحافظة على سرية ما ينتجه عن هذا الاختيار من معلومات أو وقائع أو ممارسات (الشاعر الدينية التي يمارسها/ الأماكن التي يرتادها للتسوق أو للشهر...).

وبناءً عليه، يمكن القول بأنّ المقصود بهذا الاستثناء أنّ مطلب النفاذ إلى معلومات تهم الحياة الخاصة للغير يمكن مبدئياً رفض الاستجابة إليها احتراماً لحق هذا الأخير في اختيار أسلوب حياته الخاصة وفي المحافظة على سرّيتها.

* حق الغير في حماية معطياته الشخصية:

عرف الفصل 4 من القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية هذه الأخيرة تكونها تتمثل في كل البيانات مهما كان مصدرها أو شكلها التي تجعل شخصاً طبيعياً معروفاً أو قابلاً للتعریف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء المعلومات المتصلة بالحياة العامة أو المعتبرة كذلك قانوناً.

ونص الفصل 5 من نفس القانون على أنه يعده قابلاً للتعریف الشخص الطبيعي الذي يمكن التعریف عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال مجموعة من المعطيات أو الرموز المتعلقة خاصة بهويته أو بخصائصه الجسمية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية.

ويعتبر هذا التعریف للمعطيات الشخصية ملزماً للكافية لتحديد ما إذا كانت معلومة معينة تعتبر معطيات شخصية من عدمه بالاستئناس في ذلك بالآراء الصادرة عن الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية وبفقه القضاء الصادر في هذا المجال¹⁷.

وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه ولئن أخضع القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية مسألة إحالة هذه المعطيات ونقلها إلى ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة للمعنى بالأمر أو ورثته أو وليه بأي وسيلة ترك أثراً كتابياً وأُسند للهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية مهمة حماية هذه المعطيات من كل عملية معالجة أو نقل أو إحالة مخالفه لمقتضياته¹⁸، فإن إتاحة هذه المعطيات في إطار الرد على مطالب النفاد إلى المعلومة يخضع فقط لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاد إلى المعلومة دون سواها وذلك للاعتبارات التالية:

¹⁷ تخضع قرارات الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية المتصلة بمعالجة ونقل وإحالة هذه المعطيات إلى رقابة محكمة الاستئناف بتونس ومحكمة التعقيب.

¹⁸ يتكون الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية ببلادنا الأساسية من النصوص التالية:

- القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية.
- الأمر عدد 3003-2007 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 المتعلق بضبط طرق سير الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.
- الأمر عدد 3004 لسنة 2007 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات التصريح والترخيص لمعالجة المعطيات الشخصية.

* حق الغير في حماية ملكيته الفكرية:

يتمثل حق الملكية الفكرية في حق امتلاك جهة ما لأعمال الفكر الإبداعية (الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية) التي تقوم بتأليفها أو إنتاجها أو تنتقل إلى ملكيتها لاحقاً. وتنقسم الملكية الفكرية إلى فتدين هما:

- الملكية الصناعية التي تشمل الاختراعات (البراءات) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات المميزة للمنشأ (البيانات الجغرافية، تسميات المنشأ) والدوائر المتكاملة.

- حق المؤلف الذي يضم المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم واللوحات والصور الشمية والتمايل والتصميمات الهندسية من جهة أخرى. وتتضمن الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء المتعلقة بأدائهم وحقوق منتجي التسجيلات الصوتية المرتبطة بتسجيلاتهم وحقوق هيئات الإذاعة المتصلة ببرامج الراديو والتلفزيون.

ويخول حق الملكية الفكرية لصاحبها مجموعة من الحقوق المادية والمعنوية يمكن تلخيصها في ثلات حقوق أساسية وهي:

- الحق في الحصول على سند مثبت لتلك الملكية.

- حق الاستئثار بتلك الملكية واحتقارها.

- حق التصرف في تلك الملكية: ويشمل الحق في التنازل عنها أو بيعها والحق في رهنها أو عقلتها والحق في الترخيص للغير باستعمالها.

ويتمثل هذا الاستثناء عملياً في ضرورة حماية كل المعلومات التي تحصل عليها الهياكل المعنية بأي عنوان كان والتي يمكن أن تكون موضوع ملكية فكرية وعدم إحالتها إلى الغير إذا كانت تلك الإحالة ستؤدي إلى الإضرار بالمصالح المادية والمعنوية ل أصحابها.

ولا تطرح إحالة المعلومات المسجلة كملكية فكرية إلى طالبي النفاذ إليها أي إشكال بالنظر إلى أنها تتمتع بمقتضى ذلك التسجيل بالحماية القانونية الضرورية ويمكن ل أصحابها تتبع كل من يستغلها على خلاف الصيغ القانونية. ذلك لأن مسألة حق الغير في حماية ملكيته الفكرية تطرح بخصوص مطالب النفاذ إلى المعلومات التي تحصل عليها الهياكل المعنية بأي عنوان كان والتي يمكن أن تكون، لما فيها من صبغة إبداعية، موضوع ملكية فكرية لم يتم تسجيلها بعد. في هذه الصورة يمكن أن ينجر عن إحالة هذه المعلومات إضرار بالمصالح المادية والمعنوية ل أصحابها. وهي الفرضية التي جعلت المشرع يعتبر أن حق الغير في حماية ملكيته الفكرية يشكل أحد الاستثناءات غير المطلقة للحق في النفاذ إلى المعلومة.

وقد اعتبرت هيئة النفاذ إلى المعلومة في هذا الصدد أن الحق في حماية الملكية الفكرية لا يقتصر فقط على حماية الحقوق المتصلة بملكية الصناعية أو الأدبية أو الفنية وإنما يشمل أيضا حماية أسرارهم التجارية والمعلومات التي تساهم في منحهم امتيازات تنافسية وقدرة على الاستباق مقارنة بغيرهم من العاملين في ذات النشاط الصناعي أو التجاري .¹⁹

وقد لخص الدليل خيارات النفاذ واستثناءاته في الرسم المبسط التالي (ص 53)

ويمكن إجمالاً تلخيص الخيارات التشريعية بخصوص الحق في النفاذ إلى المعلومة واستثنائه في الرسم البياني الموجز:



كما وضح الدليل اجراءات التظلم والطعن وتتمثل فيما يلي :

البيان رقم ٩: التظلم من قرارات رفض النفاذ والمعنى فيها

أرسى المشرع منظومة مؤسساتية وقضائية متكاملة تحمي الحق في النفاذ إلى المعلومة تسمح لطالب النفاذ إلى المعلومة بالظللم إدارياً من قرار رفض النفاذ التي تخذلها الهيكل الخاضعة لأحكام القانون (1) من جهة، وبالطعن فيها قضائياً أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة في طور أول (2) وأمام المحكمة الإدارية في طور ثان (3).

١. التظلم من قرارات رفض النفاذ إلى المعلومة:

في صورة رفض مطلب التنفيذ بطريقة صريحة وإعلام طالب التنفيذ بذلك أو في صورة ثبوت رفضه ضمنياً نتيجة لانقضاء الآجال القانونية للرد عليه، يمكن لطالب التنفيذ أن يتعرض على قرار الرفض وأن يقدم بشأنه مطلب تظلم إلى رئيس الهيكل المعني في أجل أقصاه عشرون (20) يوماً من تاريخ العلم بالرفض الضمني أو الصريح وفقاً لمقتضيات الفصل 29 من القانون المتعلق بالحق، في التنفيذ، بالمعلومة.

ويعتبر هذا النوع من التظلم بمثابة إعادة نظر من الهيكل المعنى في نفس المطلب طراعة موقعيه بشأنه على ضوء التهضيحات والمؤنفات التي يقدّمها طالب النفيذ.

ويكتسي التظلم لدى رئيس الهيكل المعنى صبغة اختيارية ذلك أنه يمكن لطالب النفاذ أن يمارس حقه في الطعن في قرار رفض النفاذ ماشة أيام هيئة النفاذ المعلومة.

أما إذا قدم طالب النفاذ تظلماً لدى رئيس الهيكل المعني فيجب على هذا الأخير أن يرد عليه في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ تقديم التظلم سواء بالرفض أو بالقبول، ويعتبر عدم الرد خلال هذا الأجل رفضاً له وإنقاذاً للموقف الأول يمكن الطعن فيه أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة.

2. الطعن أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة:

إذا رفض الهيكل المعني إتاحة المعلومة التي يرغب طالب النفاذ في الحصول عليها كلياً أو جزئياً أو رفض إتاحتها في الصيغة المطلوبة، يمكن لهذا الأخير الطعن في قرار الرفض أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة. ويعتبر الطعن أمام الهيئة ضمانة هامة لطالب النفاذ نظراً لما يتسم به من سهولة على مستوى الإجراءات (أ) وللصلاحات العامة التي أستند لها القانون للمدينة (ب)، فضلاً عن الحجية التي تتمتع بها قراراتها (ج).

الأجل	أجل التظلم أو الطعن	صاحب مطلب التظلم أو الطعن	الحالة
أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ إيداع مطلب التظلم، مع العلم أن عدم الرد في الأجل يعتبر رفضاً ضمنياً.	أجل أقصاه العشرين (20) يوماً التي تلي الإعلام بالقرار	طالب النفاذ عند رفضه القرار المتخد بخصوص مطلبـه (تقديم مطلب تظلم على ورق عادي أو طبقاً للنموذج المعـد لذلك وذلك إما مباشرة مقابل وصل أو عن طريق البريد مضمون الوصول أو الفاكس أو البريد الـاـلـكـتـرـوـنـي مع الإعلام بالبلوغ الـكـتـرـوـنـيـاـ)	التـلـظـلـمـ لـدـىـ رـئـيـسـ الـهـيـكـلـ الـمـعـنـيـ
أقرب الأجل الممكنة على أن لا يتجاوز ذلك أولاً أقصاه خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ توصلها بمطلب الطعن، وتكون قرارات الهيئة ملزمة للهـيـكـلـ.	أجل لا يتـجاـوزـ العـشـرـينـ (20) يومـاـ منـ تـارـيـخـ بـلـوغـ قـرـارـ الرـفـضـ الصـارـدـ عـنـ رـئـيـسـ الـهـيـكـلـ أوـ مـنـ تـارـيـخـ الرـفـضـ الضـمـنـيـ.	طالب النـفـاذـ وـذـلـكـ فـيـ الصـورـتـيـنـ:ـ -ـ الطـعـنـ فـيـ قـرـارـ الرـفـضـ بـصـورـةـ مـبـاشـرـةـ أـمـامـ الـهـيـنـةـ.ـ -ـ الطـعـنـ فـيـ قـرـارـ الـهـيـكـلـ الـمـعـنـيـ عـلـىـ إـثـرـ رـفـضـ مـطـلـبـ التـلـظـلـمـ مـنـ قـبـلـ رـئـيـسـ الـهـيـكـلـ أوـ عـنـ دـرـدـ حـلـلـ أـجـلـ عـشـرـةـ (10)ـ أـيـامـ مـنـ تـارـيـخـ تـوـصـلـهـ بـمـطـلـبـ.	الـطـعـنـ فـيـ قـرـارـ الرـفـضـ لـدـىـ هـيـنـةـ النـفـاذـ إـلـىـ الـمـعـلـوـمـةـ
	أجل الثلاثين (30) يوماً من تاريخ الإعلام بقرار الهيئة.	طالب النـفـاذـ وـالـهـيـكـلـ الـمـعـنـيـ	الـطـعـنـ فـيـ قـرـارـ الـهـيـنـةـ اـسـتـنـافـاـ أـمـامـ الـمـحـكـمـةـ الـإـادـرـيـةـ

3. العقوبات:

- يتعين على الهـيـاـكـلـ الـعـمـومـيـةـ الـمـعـنـيـةـ الـحـرـصـ عـلـىـ تـطـبـيقـ مـقـضـيـاتـ القـانـونـ الـأـسـاسـيـ عـدـ 22ـ لـسـنـةـ 2016ـ وـذـلـكـ تـفـادـيـاـ لـلـعـقـوبـاتـ الـتـيـ تـمـ تـنـصـيـصـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـقـانـونـ الـمـذـكـورـ وـالـمـتـمـثـلـةـ فـيـ عـقـوبـاتـ جـازـانـيـةـ وـتـأدـيـبـيـةـ كـالتـالـيـ:

أولاً: العقوبات الجزائية:

- خطـيـةـ مـنـ خـمـسـمـائـةـ (500)ـ دـيـنـارـ إـلـىـ خـمـسـةـ آـلـافـ (5000)ـ دـيـنـارـ لـكـلـ مـنـ يـتـعـدـ مـعـطـيلـ النـفـاذـ إـلـىـ الـمـعـلـوـمـةـ بـالـهـيـاـكـلـ الـخـاصـعـةـ لـأـحـكـامـ الـقـانـونـ الـأـسـاسـيـ.
- بـالـسـجـنـ لـمـدـدـ عـامـ وـخـطـيـةـ قـدـرـهـ 120ـ دـيـنـارـ لـكـلـ مـنـ يـتـعـدـ إـتـلـافـ مـعـلـوـمـةـ بـصـفـةـ غـيرـ قـانـونـيـةـ أـوـ حـلـمـ شـخـصـ آخرـ عـلـىـ اـرـتكـابـ ذـلـكـ.

ثانياً: العقوبات التأديبية:

- عـلـاـوةـ عـلـىـ عـقـوبـاتـ الـجـازـانـيـةـ،ـ فـإـنـ كـلـ عـونـ عـمـومـيـ لاـ يـحـترـمـ أـحـكـامـ الـقـانـونـ الـأـسـاسـيـ يـعـرـضـ نـفـسـهـ إـلـىـ تـتـبعـاتـ تـأدـيـبـيـةـ وـفقـاـ لـلـتـشـرـيـعـ الـجـارـيـ بـهـ الـعـمـلـ.

5- مطالب النفاذ الواردة على الجامعة: www.utm.rnu.tn

وردت على الهيكل المكلف بالنفاذ خلال سنة 2021 احد عشرة (11) مطالبأ تمت معالجتها

والإجابة عليها في الآجال وهي مفصلة في الجدول الموالي:

قائمة مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على جامعة تونس المنار خلال سنة 2021

الرقم	وارد عن طريق	تاريخ	الصفة	الموضوع	معالجة المطلب	الاجابة
1	مكتب الضبط	30/05/2024	شخص طبيعي	حول الحصول على نسخة من محضر جلسة مجلس التأديب للإذاء بها لدى من يهمه الأمر	تم تمكينها بالمطلوب	تمت اجابة المعنى بالأمر بتاريخ 02 جوان 2021 واتاحة الوثيقة المطلوبة وتسلمت الاجابة ونسخة من المحضر في نفس التاريخ
2	مكتب الضبط	08/06/2021	شخص طبيعي	نظام التدريس بجامعة تونس المنار (التوقيت)	تم تمكينه بالمطلوب	تمت إجابة المعنى بالأمر عن طريق هاتفه الخاص لأن المعلومة متاحة ومتوفرة كما تم إعداد مراسلة إجابة على مطلب النفاذ
3	مكتب الضبط	13/09/2021	شخص طبيعي	ملف تأهيل جامعي: تقرير جلسة 2017/02/16	وثيقة غير متوفرة لدى مصالح الجامعة	تمت إجابة المعنى بالأمر على مطالب النفاذ الثمانية في نفس المراسلة باعتبارها تخص ملفا واحدا وعددًا من مكوناته وتم تمكينه من الوثائق المتوفرة لدى مصالح الجامعة باعتبار أن ملف التأهيل يخص إحدى مؤسسات الجامعة وذلك بموجب مراسلة صادرة عن مكتب الضبط بتاريخ 2021/09/30 موجهة إليه عن طريق مؤسسته كما تم إعلامه بذلك وتسلم الأصل من الإجابة ونسخ من الوثائق المتوفرة من مكتب المكلف بالنفاذ في نفس التاريخ
4	مكتب الضبط	13/09/2021	شخص طبيعي	ملف تأهيل جامعي: تقرير قبول الملف الممضي من طرف استاذ ع ر		
5	مكتب الضبط	13/09/2021	شخص طبيعي	ملف تأهيل جامعي: تقرير الاستاذة س، ب		
6	مكتب الضبط	13/09/2021	شخص طبيعي	ملف تأهيل جامعي: تقرير الاستاذة نـ، م		
7	مكتب الضبط	13/09/2021	شخص طبيعي	ملف تأهيل جامعي: تقرير جلسة 2017/02/21	تم تمكينه بالمطلوب	
8	مكتب الضبط	13/09/2021	شخص طبيعي	ملف تأهيل جامعي: مراسلة العميد تخص تكوين لجنة	تم تمكينه بالمطلوب	

الإجابة	المعالجة المطلوب	الموضوع	الصفة	تاريخ	وارد عن طريق	ع/ر
	تم تمكينه بالمطلوب	ملف تأهيل جامعي: مراسلة الوزارة (الأولى) الموجهة للعميد لتكوين لجنة	شخص طبيعي	13/09/2021	مكتب الضبط	9
	تم تمكينه بالمطلوب	ملف تأهيل جامعي: مراسلة الوزارة (الثانية) الموجهة للعميد لتكوين لجنة	شخص طبيعي	13/09/2021	مكتب الضبط	10
تمت إجابة المعنى بالأمر بتاريخ 24 نوفمبر 2021 بتعذر الحصول على المعلومة لعدم توفرها لدى مصالح الجامعة وتسلم الإجابة في نفس التاريخ	عدم توفر الوثيقة المطلوبة لدى مصالح الجامعة	نسخة من قرار الغاء الخطة الوظيفية المسندة بتاريخ 2016/06/06	شخص طبيعي	10/11/2021	مكتب الضبط	
تمت إجابة المعنى بالأمر بتاريخ 06 جانفي 2022 وتمكينه من نسخة من العريضة وكل الوثائق المصاحبة لها وتم إرسال الإجابة مع المرفقات إلى طالب النفاذ عن طريق المؤسسة التي ينتهي إليها وتسليم الإجابة من مكتب المكلف بالنفاذ بتاريخ 22 جانفي 2022	تم تمكينه بالمطلوب	عرضية مقدمة ضده ومكونات ملف تحتوى كل الأوراق المصاحبة	شخص طبيعي	21/12/2021	مكتب الضبط	11

6- متابعة ملف النفاذ إلى المعلومة في مؤسسات الجامعة:

يعمل المكلفوون بالنفاذ ونواهيم على دراسة مطالب النفاذ والإجابة عليها وفقاً للأجال المحددة وعلى نشر معطيات متعددة على الموقع الإلكتروني لمؤسساتهم منها البلاغات التي تخص الطلبة كآجال الترسيم ورزنامة الامتحانات وجدائل الأوقات ونتائج امتحانات الدورة الرئيسية ودورة التدارك والنظام الداخلي للمدرسة كما يتم الإعلان عن مختلف منح البحث و الدراسة وعروض الترسيم والإعلان عن تنظيم ندوات أو تظاهرات علمية ...

- كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس : www.fdspt.rnu.tn
- كلية الطب بتونس : www fmt.rnu.tn
- كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس : www.fsegt.rnu.tn
- المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس : www.enit.rnu.tn
- المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس : www.istmt.rnu.tn
- المعهد العالي للإعلامية : www.isi.rnu.tn
- معهد بورقيبة للغات الحية: www.iblv.rnu.tn
- المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار: www.ipeiem.rnu.tn
- المعهد بتونس العالي للعلوم الإنسانية: www.issht.rnu.tn
- كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعتيات بتونس: www.fst.rnu.tn
- المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس : www.issbat.rnu.tn
- معهد البحوث البيطرية بتونس : www.irvt.agrinet.tn
- المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس : www.esstst.tn
- المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس : www.issit.tn
- معهد باستور: www.pasteur.tn

7- خطة العمل لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة:

- التحسيس بأهمية تكريس حق النفاذ إلى المعلومة:

تعمل الجامعة على مزيد تحسيس المنتسبين إليها من خلال نشر النصوص القانونية المنظمة لحق النفاذ وتوضيح طرق تطبيقها وذلك عن طريق نشر تقاريرها السنوية حول حق النفاذ إلى المعلومة كما تحرص على الإجابة عن كل الاستشارات التي تردها عن طريق مكتب الضبط أو الهاتف من قبل مؤسساتها لمزيد توضيح الإجراءات.

- إعادة تنظيم الأرشيف:

تعمل الجامعة على تنظيم حملات دورية لتنظيم الأرشيف الجاري والواسط وإعادة لتسهيل عملية النفاذ إلى الوثائق الإدارية عند الحاجة.

8- تقييم ملف النفاذ في الجامعة ومؤسساتها:

ما زالت عديد المؤسسات المنتمية إلى الجامعة تعيش صعوبات على المستويات التالية:

1- على مستوى النشر الاستباقي للمعلومة :

وذلك نظرا إلى الحاجة إلى تحيين موقع الواب الخاصة بعدد من المؤسسات وإدراج خانة مخصصة للنفاذ إلى المعلومة تحتوي على المعطيات التي تسهل لطالبيها إجراءات الحصول عليها إضافة إلى الحاجة إلى ضبط نوعية المعطيات التي تندمج في إطار النشر الاستباقي ووضعها للعموم.

وتعمل الجامعة في هذا الإطار على تركيز نظام المعلومات بالجامعة ومؤسساتها (يحتوى على عديد التطبيقات التي تسهل متابعة الملفات عن بعد) مما سيساهم في دعم مقرؤئية مجالات التصرف الإداري والمالي والبيداغوجي.

2 - على مستوى تكوين المكلفين بالنفاذ ونواهيم :

الحاجة إلى مزيد التكوين والتحسيس قصد تفعيل هذا الحق وفقاً لما جاء في النصوص التنظيمية ما زالت مطروحة خاصة في مجال توضيح طبيعة الاستثناءات التي تجعل من هذا الحق غير مطلق إنما خاضعاً لعدد من الحالات التي تمنع طالب المعلومة من الحصول عليها وهي التي تم ذكرها في النقطة الثالثة (فقرة 2) من منشور رئيس الحكومة عدد 19 بتاريخ 18 ماي 2018.

3- على مستوى تنظيم الأرشيف:

يشكو عدد من المؤسسات من غياب مختص في الوثائق والأرشيف مما يؤثر على طرق التنظيم والتصرف في الوثائق الإدارية وتسعى الجامعة إلى التنسيق مع مؤسساتها قصد توفير تكوين لفائدة المكلفين بالأرشيف.

9 – المقترنات:

- تنظيم تظاهرة تحت إشراف هيئة النفاذ إلى المعلومة أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لفائدة المعنيين بملف النفاذ في كل جامعة على حدة وتشريك ممثلي مختلف المصالح لمزيد التحسيس بطرق تطبيق الإجراءات دعماً لتكرис حق النفاذ.

- تقييم تقارير النفاذ وإبداء الملاحظات حول ما جاء فيها من قبل هيئة النفاذ

- إعداد دليل حول المكلفين بالنفاذ في جميع الهياكل العمومية وبطاقات وصف وظيفي تنظم مهمهم

- إعداد تطبيقة أو فضاء افتراضي يضم المعنيين بملف النفاذ لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم.